

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال ازمة ما بعد الانتخابات



مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.



IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+9647905400123



Head@hewariraq.com

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال أزمة ما بعد الانتخابات

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال أزمة ما بعد الانتخابات

الكاتب:

سيمونا فولتن

صحفية وصانعة أفلام مقيمة في بغداد منذ عام ٢٠١٨، متخصصة في الصحافة الاستقصائية وتغطي مواضيع متنوعة منها الصراع المسلح والعدالة الاجتماعية والفساد واستغلال السلطة.

المصدر:

مدرسة لندن للاقتصاد/ أوراق مركز الشرق الاوسط

http://eprints.lse.ac.uk/5/118572/Protectors_of_the_State.pdf

التاريخ:

٣١ آذار ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف

العدد 34
أيار 2023





ملخص تنفيذي

اسفرت انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١١ عن اندلاع ازمة حادة غير مسبوقة من ناحية المدة الزمنية والعنف الذي شهدته. بعد مرور حوالي عام من الانسداد السياسي حول تشكيل الحكومة، حاربت الجهات الشيعية احدها الأخرى في قلب العاصمة بغداد. هذه المواجهة اشتعلت عندما قام اتباع رجل الدين الشيعي القوي مقتدى الصدر، والذي كان يدعم في ذلك الوقت رئيس الوزراء العراقي وحليف الغرب مصطفى الكاظمي، باقتحام المنطقة الخضراء المحصنة امنيا والتي تقع فيها بالإضافة الى المقرات الحكومية منازل ودور إقامة خصوم الصدر. قام الصديرون بمحاصرة المقرات الحكومية والاشتباك مع قوات الحشد الشعبي، مصطلح شامل يستخدم لوصف التنظيمات الشيعية شبه العسكرية والمرتبطة بأحزاب سياسية تتنافس مع الصدر على السلطة. استمرت المعركة اقل من ٢٤ ساعة، لكنها تعطي لمحة عن القوة النسبية والتماسك العملياتي لكلا الطرفين اللذان يخشى البعض بانهما سوف يقتتلان مرة أخرى في المستقبل مشعلين حربا شيعية داخلية مجددا. من جهة، لا يزال الصديرون اشبه بالخليط المبعثر من المتمردين الذين قاتلوا القوات الامريكية في حروب شوارع فوضوية، في تباين صريح مع قوات الحشد الشعبي، والتي شوهدت في حالة قتال للمرة الأولى منذ الحرب على داعش، التي أظهرت درجة واضحة من التنظيم والانضباط بالشكل

الذي يؤشر مرحلة متطورة من المؤسساتية. هذا التقرير يقيم تطور قوات الحشد الشعبي من أربعة ابعاد وهي: مدى فك ارتباطها عما هو سياسي، وانفصالها عما يعرف بفصائل المقاومة، وبعد القيادة والاتصال، وأخيرا قدراتها العسكرية. والاستنتاج العام الذي يصل اليه هذا التقرير هو ان قوات الحشد الشعبي تطورت من كونها خليط غير متجانس من الميليشيات التي شكلت لمحاربة داعش لتصبح قوة قتالية محترفة نوعا ما أظهرت ضبطا للنفس وانضباطا في وجه ما رآته هجوما على مقراتها الرئيسية ومحاولة للإطاحة بالدولة. وان سلوك هذه القوات في الفترة التي سبقت وخلال الاشتباكات في المنطقة الخضراء يؤشر قدر معين من النضج التنظيمي، بالرغم من ان الازمة ابرزت كذلك العيوب التي تعانيها هذا القوات في مجال القيادة والاتصال. وتتوصل هذه الورقة تحديدا الى سبعة نتائج.

١- لقد رأى الحشد الشعبي في نفسه حاميا للنظام أكثر من كونه مدافعا عن مصالح حزبية معينة. وعلى الرغم من بقاءه مرتبطا مع مجموعة من الكيانات السياسية المعروفة باسم الإطار التنسيقي (الإطار)، الا ان الحشد الشعبي لم يتلق أوامر مباشرة منه، بدلا عن ذلك لعب الحشد دور صمام الامام في حال قيام الصديين بالسيطرة على السلطة بالقوة.

٢- ان دور الحشد الشعبي كان مختلفا بشكل ملحوظ عن دور فصائل المقاومة، والتي استخدمت العنف خلال فترة تشكيل الحكومة لمساعدة الإطار بتحقيق النتائج السياسية المرغوبة. بما في ذلك الهجمات على حلفاء الصدر من السنة والاكرد وداعميهم الأجانب.

٣- لقد اعد الحشد الشعبي العدة منذ أشهر عديدة للتصعيد المحتمل، حيث قام بنشر ١٢,٠٠٠ مقاتل داخل المنطقة الخضراء. وهذا الامر يدل على درجة عالية من التنظيم في الوقت الذي يشير فيه الى تآكل الثقة تجاه رئيس الوزراء وحكومته.

٤- خلال الصدمات العسكرية، حدث هنالك انهيار تام لمنظومة القيادة والاتصال بين قوات الحشد الشعبي ورئيس الوزراء. لأشراكه الصديين، تصرف قادة الحشد الشعبي بالضد من أوامر رئيس الوزراء الذي فقد شرعيته كقائد عام من وجهة نظرهم.

٥- اثناء الازمة، ابدى الحشد الشعبي ضبطا للنفس بشكل يؤشر تحفظه على الانجرار الى صراع مسلح مع خصومه. ومع بدأ الصدمات، اتخذ قادته خطوات للتقليل من نزيف الدم وتجنب التصعيد.

٦- اعتمدت قيادة الحشد الشعبي بشكل رئيس على قوة نخبة صغيرة الحجم لكنها عالية التدريب تم تجنيدها بعد الحرب على داعش لضمان ان تكون هناك استجابة منضبطة وموزونة خلال موقف متأزم يمكن له ان يتفاقم بسهولة ليتحول الى صراع واسع.

٧- كان هناك خلاف محسوس بين الحشد الشعبي والمقاومة. خلال الاشتباكات، صارع قادة الحشد الشعبي للتأكيد على سيطرتهم على الفصائل المرتبطة بالمقاومة والتي كانت تطلع الى قادة المقاومة للإرشاد والتوجيه.



المقدمة:

المنهجية:

نتائج هذه الورقة مستخلصة من أكثر من عشرة مقابلات ممنهجة مع مسؤولين سابقين وحاليين في الحشد الشعبي، والتيار الصدري، والحكومة، ومسؤولين امنيين، وقيادات في المقاومة ممن يمتلكون معرفة مباشرة بالأحداث موضع الدراسة. أجريت هذه المقابلات في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني عام ٢٠٢٢ وشهر شباط عام ٢٠٢٣ من قبل الباحثة شخصيا وفي الغالب باللغة العربية. اغلب من تمت مقابلتهم طلبوا عدم الإفصاح عن هويتهم ليتسنى لهم الحديث بصراحة أكبر. وما عزز استنتاجات هذه الدراسة هو خمس سنوات من العمل الصحفي الاخباري في العراق بما في ذلك العدد الكبير من الحوارات مع مسؤولين حكوميين وامنيين ودبلوماسيين وناشطي مجتمع مدني ومواطنين اعتياديين وزيارات نادرة الى قواعد ومقرات المقاومة والحشد الشعبي في انحاء البلاد.

خلفية تاريخية:

تأسست قوات الحشد الشعبي في سنة ٢٠١٤، ولكن من اجل الحصول على فهم تام للديناميات الداخلية والخصومات التي تجلت خلال الازمة السياسية الأخيرة، فانه من الضروري العودة الى الورا بالتاريخ الى فترات سابقة. لقد ظهرت تسمية قوات الحشد الشعبي للمرة الأولى في شهر حزيران من العام ٢٠١٤، بعد أيام قليلة من اعلان اعلى مراجع الشيعة اية الله علي السيستاني فتوى دعا فيها المدنيين الشيعة لحمل السلاح لإيقاف زحف داعش في شرق وشمال البلاد. في ذلك الوقت كان المتطرفون احتلوا حوالي ثلث الأراضي العراقية، ليصلوا الى أطراف العاصمة بغداد. كما انهار الجيش العراقي مما أبرز الحاجة الى ظهور قوة ميدانية تقوم بملء الفراغ الأمني الذي أحدثه ذلك الانهيار. استجابة لدعوة السيستاني، التحق عشرات الالاف من الرجال الشيعة بقوات الحشد الشعبي المشكلة حديثا، والتي سيصبح قوامها في المستقبل أكثر من ١٠٠ ألف مقاتل.

كانت ما يعرف بفصائل المقاومة هي العمود الفقري لقوات الحشد الشعبي، والتي تمتلك خبرة قتالية راكمتها عبر السنين. فالصف الأول من قيادات هذه الفصائل شحذت مهارتها القتالية خلال أيام المقاومة السرية لنظام صدام حسين، والتي كان يقيم قسم منها في إيران. عندما قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق سنة ٢٠٠٣ والإطاحة بصدام، حولت المقاومة قتالها صوب الاحتلال الأمريكي والجماعات السنية المتطرفة مثل القاعدة. تلقت هذه الفصائل التدريب والدعم من إيران وحزب الله اللبناني. جماعات المقاومة الرئيسية التي ظهرت في سنوات ما بعد الاحتلال هي كتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء (أحد فروع كتائب حزب الله)، وعصائب اهل الحق، وحركة حزب الله النجباء. التنظيمان الاخيران هما احدي التنظيمات المنشقة عن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر (اعيدت تسميته لاحقا باسم سرايا السلام) واللذان كانا قد اشتركا أيضا في التمرد ضد القوات الامريكية. ومن الأهمية بمكان فهم هذه الارتباطات التاريخية بين الصديين وفصائل المقاومة كون ذلك يساعد في شرح سلوك هذه الجماعات خلال ازمة ما بعد الانتخابات. في الوقت الذي يوجد فيه تنافس وخصومة بين الطرفين، لا يزالان مرتبطين تاريخيا واجتماعيا، حيث من الممكن ان تجد افرادا من ضمن اسرة واحدة يقاتل أبنائها مع ميليشيات إسلامية شيعية مختلفة.

بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في عام ٢٠١١، بدا ان الفرصة اصبحت سانحة امام حل فصائل المقاومة، لكن ملامح حرب أخرى في سوريا كانت في طور التشكيل. بدأت فصائل المقاومة بالعبور نحو الحدود السورية لمحاربة القاعدة والمتمردين السنة الاخرين الى جانب القوات الحكومية السورية. ادعت الفصائل بانها قامت بذلك لحماية المراقد الشيعية ولمنع الصراع من الامتداد الى داخل العراق، لكن منتقدي هذه الفصائل اتهموها باستخدام الحرب لتوسيع النفوذ الإيراني عبر المنطقة. ثم عادت هذه الفصائل الى العراق عندما بدأت داعش بزيادة موطأ قدمها في داخل الاراض العراقية. بمباركة من رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، انتشرت هذه الفصائل حول حزام العاصمة بغداد في شهر شباط ٢٠١٤، قبل أربع أشهر من فتوى السيستاني، لحماية العاصمة من داعش بعد ان

تفككت فرق كاملة من الجيش العراقي بوجه هجمات هذا التنظيم. وما ان تم تأسيس الحشد الشعبي بشكل رسمي في شهر حزيران من ذلك العام، أصبحت فصائل المقاومة النويات الأساسية المكونة له. قامت هذه الفصائل بتدريب الالاف من المجندين، ودمج البعض هؤلاء في هياكلها وتنظيم الاخرين في كتائب جديدة تماما. «ان أساس قوات الحشد الشعبي هي فصائل المقاومة»، يقول أحد قيادات المقاومة. «ان فصائل المقاومة هي بمثابة الهيكل العظمي وقوات الحشد الشعبي هي العضلات. من دون الهيكل العظمي ليس بمقدور الجسد الحركة والعكس صحيح أيضا.» سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر تم دمجها في الحشد الشعبي أيضا. لكن فصائل المقاومة احتفظت بسيطرتها على المواقع القيادية والتمويل على العكس من غيرها من التنظيمات.

اقر تشريع سنة ٢٠١٦ قوات الحشد الشعبي كقوة حكومية رسمية مرتبطة برئيس الوزراء، وهي خطوة لاقت معارضة من بعض السياسيين السنة بسبب انتهاكات حقوق الانسان التي قام بها الحشد الشعبي في مناطق سنية (بالرغم من قيام قوات امنية عراقية أخرى بارتكاب انتهاكات أيضا (وفقا لتقارير منظمة هيومن رايتس ووتش ٢٠١٦)). كما اثار هذا التشريع المخاوف بين بعض المسؤولين الغربيين والعراقيين الذين خافوا من ان مؤسسة قوات الحشد الشعبي سيعمق من نفوذ إيران على الدولة العراقية. بعد الهزيمة التي تعرض لها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سنة ٢٠١٧، عجلت قوات الحشد الشعبي من اندماجها في الجهاز الأمني العراقي وقامت بخوض تجربة سياسية مثيرة للجدل. فقد شاركت الاجنحة السياسية لقوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة بالمشاركة بانتخابات عام ٢٠١٨، محاولة المكاسب الميدانية العسكرية الى رصيد سياسي. حيث فاز تحالف الفتح المؤلف من أحزاب مرتبطة بالحشد الشعبي مثل قوات بدر وعصائب اهل الحق وكتائب جند الامام، والذي ترأسه القيادي السابق في فيلق بدر هادي العامري بتسعة وعشرين مقعدا برلمانيا من أصل ٣٢٩ مقعد ليخرج على إثر ذلك هذا التحالف كلاعب سياسي مهم صار يتنافس على أصوات الشيعة مع تيار مقتدى الصدر، وتيار الحكمة التابع لعمار

الحكيم والأحزاب المتفرعة عن حزب الدعوة بما في ذلك ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي.

في عام ٢٠١٨، استنادا على امر وزاري أصدره سلفه تم فيه ضم قوات الحشد الشعبي بشكل رسمي ضمن الجهاز الأمني العراقي، أصدر رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي امرا اخر ألغى فيه أسماء الفصائل مثل كتائب حزب الله ومنحه ارقام ذات طابع حيادي مماثلة للسيقات المستخدمة في الفرق العسكرية العراقية. بالنسبة للمقاومة، مثل هذا المنعطف فرصة ومأزق في الوقت نفسه. فقد عنى ذلك الحصول على الدعم المؤسسي الرسمي، لكن بوضعهم ضمن قوائم الرواتب الحكومية، يتطلب ذلك من مقاتلي الفصائل تقديم أسمائهم وهوياتهم، وهو عائق امام تنظيمات سرية اعتادت على العمل في الخفاء. «البعض منهم وافق على هذا الامر، والبعض الآخر قام برفضه»، إذا ما قمت بالفصح عن هويتك، ستلتحق بقوات الحشد الشعبي. كان هذا أحد الشروط للحصول على الراتب،» يقول أحد القيادات المتقدمة في الحشد الشعبي والذي كان ينتمي الى أحد فصائل المقاومة التي وافقت على هذا التحول. في الوقت ذاته، رفض قادة اخرون من قادة المقاومة هذا التحول، لكنهم أفادوا من هذا الامر الوزاري لإحالة كبار جنودهم الذين أضحوا معروفين اثناء الحرب مع داعش على التقاعد وتجنيد جيل جديد من المقاتلين غير المعروفين ليحلوا بدلا عنهم.

لكن هذا الانفصال كان فوضويا. حيث عانى المقاتلون من عملية التأقلم مع هويتهم الجديدة كموظفين حكوميين واستمروا باستحضار شعارات المقاومة. كما ان ولاءاتهم لزعمائهم السابقين والى قضية المقاومة بقيت في محلها. قيادات المقاومة التي انفصلت عنها استمروا بالرغبة بالإفادة من دعم ومعدات قوات الحشد الشعبي بالإضافة الى الشرعية التي اضعفتها فتوى السيستاني. لتحقيق فصل تام للروابط بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة فان هذا الامر يتطلب وقتا طويلا واصلاحات تدريجية والاهم من كل ذلك قائد قوي يشرف على هذا الامر.

لقد كان العقل المدبر وراء مؤسسة قوات الحشد الشعبي هو نائبه الراحل أبو مهدي المهندس. تزعم المهندس، الذي يتمتع بشخصية

كارزمية وابوية والذي استطاع بناء روابط مع الجماعات الإسلامية الشيعية عبر المنطقة، عملية تحويل الحشد الشعبي الى قوة رسمية عقائدية تمتع بنوع من الاستقلالية بشكل اثار مخاوف البعض من ان يؤدي هذا الامر الى خلق كيان موازي لكيان الدولة ويساعد حلفاء إيران من احكام قبضتهم على السلطة. أراد المهندس تقوية ولاء المقاتلين نحو المؤسسة لكي لا يكون ولائهم «لأمراء الحرب»، كما يذكر احد المسؤولين السابقين في الحشد الشعبي ممن عملوا مع المهندس لأجراء هذه الإصلاحات. «امراء الحرب» هؤلاء كانوا قادة سابقين للمقاومة، والذين على الرغم من انفصالهم الرسمي عن قوات الحشد الشعبي احتفظوا بنفوذ لدى مقاتليهم السابقين. ولتعزيز شعور المقاتلين بالانتماء المؤسسي، قدم المهندس نظام الدفع الاليكتروني وطرح قانون الخدمة والتقاعد والذي رسم ملامح الهيكل الداخلي لقوات الحشد الشعبي. هذا القانون كان من شأنه ادخال نظام الرتب وتقديم مسار مهني لمنتسبي الحشد والسماح لكبار المقاتلين والذين يمتلكون تعاطفا مع المقاوم التقاعد بشكل يضمن كرامتهم. لكن هذا القانون لم ير النور حتى اليوم.

في الثالث من شهر كانون الثاني ٢٠٢٢ قتل المهندس الى جانب الجنرال قاسم سليمان في غارة أمريكية بالقرب من مطار بغداد. مع موت المهندس توقفت هذه الإصلاحات. لقد خسر الحشد الشعبي قائدا مؤثرا كان لشخصيته دور أساسي في الحفاظ على تماسك الكيان المتألف من جماعات عسكرية متعددة. الانقسامات الداخلية حول التوجه الفكري وتخصيص الموارد بدأت بالظهور الى العلن. ما يعرف بحشد العتبات، والموالي للسيستاني وقام باتهام الفصائل الممولة من الحشد الشعبي بالاصطفاف مع المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، طلب ان يتم ضمه تحت مظلة وزارة الدفاع. كما أدخلت عملية الاغتيال هذه العراق في ازمة جديدة ذابت فيها الخطوط مرة أخرى بين فصائل المقاومة والحشد الشعبي. «ان الفصل التام لفصائل المقاومة يتطلب وقتا» يقول مسؤول كبير في الحشد الشعبي العراقي. «ان فترة حكم دونالد ترمب كانت بمثابة انتكاسة: لقد كنا في حالة حرب تسببت في ابطاء هذه العملية.» ردا على

اغتيال المهندس وسليمانى وقامت فصائل المقاومة الأربعة بتشكيل لجنة تنسيقية مشتركة وصعدت من هجماتها على القوات الامريكية. أبو فدك المحمداوي جاء خلفا لابي مهدي المهندس كنائب لقيادة الحشد الشعبي. كما هو الحال مع المهندس، كان أبو فدك أحد مؤسسين كتائب حزب الله وقيادي في منظمة بدر، وعلى الرغم من امتلاكه لذات الرؤية التي كان يمتلكها سلفه بخصوص مؤسسة قوات الحشد الشعبي، الا انه يفتقد الى الكاريزما والمؤهلات القيادية للقيام بإصلاحات جدلية مثل الفصل التام لفصائل المقاومة عن الحشد الشعبي. «ان كلا من أبو مهدي المهندس وأبو فدك ارادا للمقاومة الانفصال عن قوات الحشد الشعبي. على أي حال وأبو فدك أكثر تركيزا على هذا الامر وهناك إشكاليات جارية الان بسبب ذلك. ففصائل المقاومة لا ترغب بهذا الانفصال كونها مستفيدة ماديا وتعبويا من هذا الارتباط، وما مشاركة القواعد العسكرية الا أحد الأمثلة على ذلك»، يقول قيادي كبير في فصائل المقاومة.

هذه المشاركة في القواعد تحديدا تعرض قوات الحشد الشعبي للخطر عندما تشن الولايات المتحدة هجمات انتقامية بالصد من المقاومة. لقد جرب زعماء الحشد الشعبي فوائد المؤسساتية ولا يريدون ان يعلقوا في وسط عملية جيوسياسية لتصفية الحسابات. حيث مضى هؤلاء في السعي لإتمام عملية الفصل، راغبين بالنأي بالحشد الشعبي من الخطر النابع من اقترانه مع المقاومة. «الحشد الشعبي قوة تحظى بالاحترام، وتتمتع بالشعبية، وبدأت بتقديم الخدمات وحماية الديمقراطية في العراق. إذا ما سمحنا للمقاومة بالاشتراك، سيخسر الحشد الشعبي مصداقيته»، كما يذكر أحد القيادات المتقدمة في الحشد الشعبي. وقد يسرع النقاد الى رفض مثل هكذا تصريحات ووصفها بانها محاولة للاحتفاظ بالقدرة على التنصل من الهجمات التي تقوم بها المقاومة. لكن هناك إشارات بان عملية الإصلاح الأمني ماضية في التحقق، والدليل على ذلك هو الانقسام المتزايد ما بين الحشد والمقاومة. «ان البعض من فصائل المقاومة غاضبون بسبب استفادتهم من علاقتهم مع الحشد الشعبي. فهم يمتلكون ما يكفي من السلاح والمال، لكنهم يريدون الانتفاع من الاسم ولن تسمح لاحد باستخدام اسم الحشد الشعبي»، يقول قيادي اخر عالي المستوى

في الحشد الشعبي. هذه التوترات المتزايدة لها اثر كبير على عملية صنع القرار خلال ازمة ما بعد الانتخابات.

ممهّدات الصدام

أجريت الانتخابات البرلمانية العراقية في شهر تشرين الأول عام ٢٠٢١، بعد عامين من مظاهرات جماهيرية - عرفت باسم ثورة تشرين - حاولت زعزعة أسس النظام السياسي ما بعد ٢٠٠٣. أرغم المتظاهرون رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على الاستقالة. خلفه، مصطفى الكاظمي، وصل الى السلطة بعد تلقيه دعم الصدر واوكلت له مهمة اجراء انتخابات مبكرة. ظاهرياً، كان الهدف هو تلبية مطالب المتظاهرين بإجراء تغيير منهجي. في واقع الامر، استخدم الصدريون التصويت لتعزيز سلطتهم. الصدريون الذين نجحوا في ركوب موجة التظاهرات واستفادوا لاحقاً من الانتخابات الجديدة جاءوا بالمرتبة الأولى بعد حصولهم على ٧٣ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعد. القوائم الفائزة الاخرى تضمنت قائمة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي (تقدم) والتي حصلت على ٣٨ مقعد، وقائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والتي حصلت على ٣٣ مقعد. في حين خرجت قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي فائزة بالمركز الثاني بين القوائم الشيعية بعد قائمة الصدر بعد ان حصلت على ٣٥ مقعد. الخاسر الأكبر في الانتخابات كان تحالف الفتح والذي تكون من الاجنحة السياسية لفصائل المقاومة، مثل بدر وعصائب اهل الحق. حيث خسر هذا التحالف أكثر من ثلث مقاعده. وكان الجناح السياسي لكائب حزب الله قد دخل الانتخابات للمرة الأولى وفاز بمقعد واحد فقط. اما قائمة النصر بزعامة العبادي وتيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم فقد حققنا نتائج سيئة جداً. رفضا منهم لقبول الهزيمة، ادعت الأحزاب الخاسرة بحدوث عملية تزوير وقامت برفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية.

أراد الصدر استخدام انتصاره في صناديق الاقتراع لوضع نفسه كزعيم اوحيد للشيعية في العراق. حيث حاول تهميش منافسيه الشيعة وتشكيل حكومة اغلبيّة بالاشتراك مع الأحزاب السنية والكردية، تحوّل عن العرف السائد والي يتم فيه تقسيم المناصب الحكومية بين جميع الأحزاب

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال ازمة ما بعد الانتخابات

المنتخبة. لكن الاجنحة السياسية للحشد الشعبي والمقاومة والتي حصلت على مئات الالاف من الأصوات شعرت بان بذلها للدماء في سبيل محاربة الأمريكيين أولا و داعش في وقت لاحق يمنحها الحق بان تكون جزءا من النظام.

بدأت فصائل المقاومة باستعراض عضلاتها واقامت اعتصامات على أبواب المنطقة الخضراء، مطالبة بإعادة فرز الأصوات. رسالتهم كانت واضحة: مقتدى الصدر لا يمثل كل الشيعة. قتل شخصان في اشتباكات مع قوات الامن في يوم ٥ تشرين الثاني. بعد يومين من هذا التاريخ، اسقطت طائرة مسيرة مسلحة حمولة من المتفجرات على مقر إقامة الكاظمي في داخل المنطقة الخضراء، بالرغم من ان رئيس الوزراء لم يكن موجودا في داخل المقر وقت حدوث الهجوم. قامت فصائل المقاومة بإنكار مسؤوليتها عن الهجوم وبقيت نتائج التحقيق الحكومية غير حاسمة. ارتفعت حدة التوترات عندما دعا الصدر الى نزع سلاح المقاومة. لكن، في السابع والعشرين من شهر كانون الأول، قامت المحكمة الاتحادية بالصادقة على نتائج الانتخابات، لتسحب المقاومة بعد ذلك المعتصمين وشرعت بتغيير استراتيجيتها.

من اجل تشكيل الحكومة، هناك حاجة لان يقوم البرلمان بالتصويت على رئيس له ثم التصويت على رئاسة الجمهورية، ليقوم الأخير بتكليف الكتلة الأكبر في البرلمان بترشيح رئيس الوزراء. اعتقد الصدر ان بإمكانه الحصول على الأصوات اللازمة من خلال تشكيل تحالف ثلاثي مع قائمة الحلبوسي وقائمة البارزاني. هذا الامر لم يكن مقبولا من الأحزاب الشيعية الأخرى، والتي صارت تعرف بالإطار التنسيقي، او الإطار اختصارا. يشكل الشيعة غالبية سكان العراق البالغين ٤٠ مليون نسمة، وذهب العرف الى ان يصلوا الى اتفاق فيما بينهم أولا يختارون على إثره مرشحهم لرئاسة الوزراء. «ان الإطار لم يكن بالضد من تشكيل حكومة اغلبية. لكنهم كانوا بالضد من فكرة ان تتحول الأغلبية الى اقلية. كان الشيعة سيخسرون هيمنتهم. كيف يمكنك ان تشكل حكومة لا تمثل اغلبية السكان؟» يقول أحد الزعماء التسعة الممثلين في الإطار التنسيقي. «كان هناك خوف من حدوث انقلاب

صامت, ذلك عندما يصل التحالف الثلاثي الى السلطة سيكون اللاعبون الكبار هم السنة والكرد,» يذكر مسؤول اخر في الإطار.

تم وصف الاطار بشكل خاطئ على انه متحالف مع ايران, لكنه اشتمل على مجموعة واسعة من الفواعل الشيعة مثل نوري المالكي (حزب الدعوة), هادي العامري (تحالف الفتح), قيس الخزعلي (عصائب اهل الحق وجناحها السياسي صادقون), فالح الفياض (رئيس الحشد الشعبي), همام حمودي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق), و ممثلون اخرون لفصيلين شيعيين اقل شهرة. بالرغم من اختلاف مصالح هؤلاء اللاعبين لكنهم كانوا متوحدين في معارضتهم للصدر, ولكن بدرجات متباينة. في أحد أطراف هذا الطيف كان هادي العامري الذي حاول الوصول الى مصالحة مع الصدر. وفي الطرف الاخر كان نوري المالكي, الذي كان عدوا لدودا للصدر منذ شنه للحرب على ميليشيا الصدر عام ٢٠٠٨. الخزعلي, الذي انشق من جيش المهدي في عام ٢٠٠٦ واسس عصائب اهل الحق كان أحد الخصوم الاشداء للصدر. لكن الإطار ككل ذهب الى العمل في ضوء استراتيجية متعددة الأوجه لإجهاض حلف الصدر الثلاثي. فقد اعتمد نهج العصا والجزرة الذي استخدموه على المفاوضات السياسية والقرارات القضائية والعنف, على الرغم من عدم اتفاقهم على المدى الذي ينبغي ان يصل اليه استخدام السلاح لتحقيق أهدافهم السياسية.

في التاسع من شهر كانون الثاني ٢٠٢٢, تم إعادة انتخاب الحلبوسي حليف الصدر كرئيس لمجلس النواب. بعد ساعات قليلة من تأييد المحكمة الاتحادية لعملية اختياره, سقطت عدة صواريخ بالقرب من مقر اقامته في محافظة الانبار غرب العراق. هذه الحادثة كانت جزء من سلسلة من الهجمات الصاروخية تم شنها من قبل المقاومة بالضد من حلفاء الصدر وداعميهم في الامارات العربية المتحدة. بعد ذلك بدا تحالف الصدر الثلاثي بالتحلل. وتلقى هدف الصدر بتشكيل حكومة اغلبية من دون مشاركة الإطار ضربة قاضية عندما اصدرت المحكمة الاتحادية قرارا في السابع من شباط ٢٠٢٢ بينت فيه ان هناك حاجة لحضور ثلثي أعضاء مجلس النواب في جلسة التصويت على رئيس الجمهورية. من دون تقديم تنازل لخصومه الشيعة, لم يكن بمقدور الصدر الحصول على الاعداد الكافية

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال ازمة ما بعد الانتخابات

لتمرير مرشحه لرئاسة الجمهورية في البرلمان. بعد مرور عدة أشهر من الانسداد، أمر الصدر الأعضاء الثلاثة وسبعون من نوابه في البرلمان بالاستقالة، مفرطاً بنصر انتخابي في خطوة وصفها العديدون بأنها كانت خطأ استراتيجياً. أعيد توزيع مقاعد الصديين على ثاني الفائزين في كل دائرة من دوائهم الانتخابية، وكان تيار الفتح أكبر المستفيدين من ذلك عن طريق مضاعفة تمثيله في البرلمان وسمح هذا الأمر للإطار بأن يصبح الأغلبية في مجلس النواب. بالنسبة للكثير من المراقبين، لم يكن اللجوء إلى الشارع من قبل الصدر سوى مسالة وقت. هذه المرحلة دخلت مرحلة الاستعداد للصدام.

الاستنتاجات:

هذا الجزء يحلل سلوك قوات الحشد الشعبي خلال صدامات المنطقة الخضراء والفترة التي مهدت لهذه الصدامات، عن طريق وصف التسلسل الزمني لوقوع الأحداث في الوقت الذي تستخلص منه النتائج التي تسلط الضوء على مدى انفصال الحشد عن السياسة والابتعاد عما يعرف بفصائل المقاومة، وقدرات الحشد في المجال العسكري والقيادة والاتصال. سبعة نتائج بالمجمل يتم تقديمها هنا.

١٠ الحشد الشعبي لا يزال مرتبطاً بمرجعياته السياسية، لكنه لا يتلقى أوامره منها.

كقوة أمنية تابعة للدولة ومرتبطة برئيس الوزراء، ينبغي على الحشد الشعبي نظرياً أن يبقى بعيداً عن السياسة. إلا أن الواقع في العراق يشير إلى إبقاء الفواعل السياسية على أجنتها العسكرية كوسيلة ضمان في حال عدم قدرتها على تأمين مصالحها بالطرق السلمية. كلا الحزبين الكرديين يمتلكان أجنحة عسكرية منضوية تحت قوات البيشمركة، ويمتلك الصدر سرايا السلام (وهي عملياً جزء من قوات الحشد الشعبي ولكنها تتبع أوامر الصدر)، في الوقت الذي يقود فيه نوري المالكي كتيبة كاملة (مئات الجنود) ضمن الفرقة الخاصة المرتبطة برئيس الوزراء على الرغم من كون هؤلاء يستلمون روايتهم من الحكومة العراقية. بشكل مشابه، هناك ارتباط

لا يمكن نكرانه بين الإطار ككيان سياسي والتنظيمات العسكرية المرتبطة به، كالحشد وفصائل المقاومة. وهذا الامر كان واضحا بشكل جلي في اجتماعات الإطار الاعتيادية والتي يحضرها لاعبون سياسيين وعسكريين. على امتداد الازمة، لعب كل من الإطار والحشد وفصائل المقاومة أدوارا متميزة لكنها متداخلة مع بعضها الآخر. ان أفضل طريقة لوصف العلاقة بين هذه الأطراف هو تحالف المصالح المشتركة للحفاظ على هيمنة الشيعة على الوضع القائم. فالجميع رأى تحالف الصدر الثلاثي كتهديد، لكن كل طرف من هذه الأطراف تبنى نهجا مختلفا من اجل احتواء التحالف. في الوقت الذي سعى فيه الإطار للوصول الى حلول سياسية عن طريق الحوار، استخدمت فصائل المقاومة العنف لفرض هذه الحلول. اما هدف الحشد الشعبي كان حماية النظام إذا ما حاول الصدر السيطرة على السلطة باستخدام القوة. «كان الحشد الشعبي صمام الامام للنظام السياسي. وجوده فقط اعطى طمأنينة للفاعلين الشيعة بان هنالك قوة موجودة للدفاع عن النظام السياسي»، يذكر أحد المسؤولين في الإطار التنسيقي. لقد لعب قادة الحشد الشعبي هذا الدور بتردد، خوفا من الصدام والاثار السلبية على سمعة الحشد الشعبي.

ومهما يكن من الامر، لم يصدر الإطار اوامرا مباشرة الى الحشد، ويعود ذلك في جزء منه الى عدم الاتفاق حول كيف او إذا ما كان ينبغي على الحشد الشعبي كفاعل عسكري التدخل في هذا الامر. «بسبب وجود الخلاف داخل الإطار حول هذه النقطة، قام الأخير بإعطاء الحشد الشعبي خطوط عامة وليس تعليمات مباشرة»، يقول أحد كبار المسؤولين في الإطار التنسيقي. ويعتبر العبادي والحكيم الأكثر اعتدالا بين أعضاء الإطار، رافضين بشكل قاطع تدخل الحشد الشعبي. كذلك فعل هادي العامري، لكن ليس ايمانا من الأخير بلا عسكرة السياسة. فللعامري علاقات وطيدة مع الصدر ومع حكومة الكاظمي، وهي علاقات اثبتت فائدتها السياسية والاقتصادية، وكان العامري يأمل بالمحافظة على هذه العلاقات. خلال محادثات تشكيل الحكومة، كان العامري هو الشخص الذي حاول، من دون جدوى، استقطاب الصدر الى جانب الإطار. حتى بعد احتلال الصدريين

للمنطقة الخضراء، بقي العامري ثابتاً على موقفه المعارض لمواجهتهم عسكرياً.

٢٠ المقاومة، وليس الحشد الشعبي، هم من لعبوا دور عصا التهديد خلال مفاوضات تشكيل الحكومة.

خلال ازمة ما بعد الانتخابات، كان هناك اختلاف صارخ بين سلوك قوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة. في الوقت الذي كان الحشد الشعبي يهدف الى حماية النظام من الانهيار او من السيطرة عليه بالقوة، لجأت فصائل المقاومة الى استخدام موجات متقطعة من العنف السياسي للضغط على الصدر كلما تصل المفاوضات السياسية الى طريق مسدود. «لعبت المقاومة دور المهدد، في الوقت الذي لعب الإطار دور المفاوض،» يقول أحد قادة المقاومة. هذه التهديدات تم ارسالها عن طريق هجمات متكررة على حلفاء الصدر السنة والاكرد وكذلك على داعميهم. احدي الفصائل قامت بشن هجمات متعددة على اهداف داخل كردستان العراق. «الرسالة الى مسعود بارزاني كانت إذا ما قمت بتشكيل الحكومة من دون الإطار، ستستمر الصواريخ بالسقوط على أربيل للأربع سنوات القادمة، يذكر أحد قادة المقاومة. بعد ان تمت إعادة انتخاب الحلبوسي كرئيس للبرلمان في شهر كانون الثاني، أرسلت المقاومة له تحذيراً قوياً من خلال صاروخ سقط بالقرب من مقر اقامته في محافظة الانبار، في الوقت الذي قامت فيه كتائب حزب الله بالانتشار علناً في مدينة الانبار لترهيب رئيس مجلس النواب ولدعم خصومه المحليين. «كانت هذه رسالة بأنه كان ذاهب للسير مع الناس الخطأ،» يقول أحد المسؤولين في الإطار التنسيقي. كذلك قامت المقاومة بمهاجمة الامارات لدعمها الصدر مستخدمة واجهات مموهة لأبعاد شبح المسؤولية عنها. وقد نجحت هذه الهجمات في دفع حلفاء الصدر وكذلك الاماراتيين للتراجع، ولانهيار التحالف الثلاثي في نهاية المطاف.

مرة أخرى، لم يتفق الجميع داخل الإطار على استخدام العنف. الخلاف صار واضحاً عندما بدأ الأمين العام لكتائب حزب الله حضور اجتماعات الإطار التنسيقي بعد فترة قصيرة من الانتخابات. «البعض قال ان هذا الامر

كان مفيداً، البعض الآخر قال بأنه ضار. لم يكن الناس مرتاحون من حضور أبو حسين في الاجتماعات،» يقول مسؤول رفيع في الإطار. بعض أعضاء الإطار اعترضوا على حضوره لأنهم كانوا بالضد من استخدام العنف، في الوقت الذي أراده آخرون البقاء بعيداً للتمكن من إنكار أي صلة بالعنف، كما وضح ذلك مسؤول سابق في الحشد الشعبي على معرفة قريبة ببقاءات الإطار: «لقد اعتقدوا،» إذا ما حضرت، ستصبح واحدا منا وبالتالي لن تستطيع القيام بالأعمال القذرة التي ينبغي عليك فعلها. ولن يكون لدينا أحد نستطيع ان نهدد الطرف الآخر به. نحن سياسيون، لكن عندما نحتاج شخصاً يقوم بتصعيد الأمور، عندما تكون معنا، لن يكون بمقدورك لعب هذا الدور، لذلك يتوجب عليك دائماً الابتعاد عنا، حتى يكون باستطاعتك التصعيد عندما تكون هناك حاجة للتصعيد.»

على الرغم من أن المقاومة لن تتورع عن استعمال العنف ضد حلفاء الصدر وداعميهم، فمن المهم ملاحظة انهم امتنعوا إلى حد كبير عن استهداف الصديريين بنحو مباشر. ووقعت مواجهات مسلحة صغيرة بين التيار الصدري وعصائب أهل الحق المتفرعة بالأصل عن جيش المهدي، حيث تفاقمت الخصومات القديمة بين الجماعتين عبر الشبكات القبلية المتنافسة والمصالح الاقتصادية. وهزت سلسلة من محاولات الاغتيال محافظة ميسان في أوائل عام 2022 التي استهدفت القادة المحليين، غير أن التوترات سرعان ما تم حلها تفادياً للصراع العشائري. (Badawi, 2022) كما امتدت اشتباكات آب / أغسطس جنوباً. حيث شنت سرايا السلام هجمات على مقرات عصائب أهل الحق وجماعات منافسة أخرى، غير أن قادة المقاومة يقولون أنهم أمروا قواتهم بالانسحاب إلى مواقع أخرى تفادياً لتصاعد دوامة العنف خارج نطاق السيطرة. لقد انغمست مدينة البصرة الساحلية، حيث كان الجانبان منخرطان بمنافسة شرسة على اقتصاد المدينة المربح، لمدة وجيزة في قتال عنيف (al-Salhy, 2022). لكن بنحو عام كان هناك اجماع واسع في أوساط المقاومة على أن سفك الدم الشيعي هو خط أحمر لم يكونوا على استعداد لتجاوزه. كان ذلك لتفادي صراع داخلي كان يهدد بالانزلاق إلى العنف الطائفي من جهة، وإلى توجيهات إيران للحفاظ على وحدة الشيعة من جهة أخرى، وإلى حد ما،

بسبب تاريخهم المشترك في محاربة الأمريكيين في أعقاب غزو عام 2003. وقال قيادي بارز في المقاومة: «لدينا علاقة استراتيجية مع الصدرين. كانوا زملائنا خلال الاعتقالات التي قام بها الأمريكيون». وأضاف «الصدريون هم المقاومة». ووصف مسؤول بارز في الإطار العلاقة على النحو التالي: «فصائل المقاومة لها علاقات مستمرة مع الصدرين. أحياناً تكون وثيقة، وأحياناً يعتريها الفتور. صحيح انهم كانوا ضد التحالف الثلاثي، بيد أنهم جربوا كل شيء حتى لا يكون هناك صدام في أوساط الشيعة. ولقد أرادوا تفكيك التحالف الثلاثي عبر تحييد الصدر قدر الإمكان حتى لا يصل إلى مرحلة الاشتباكات وإراقة دماء الشيعة. وكما هو موضح في قسم الخلفية، فإن الخط الفاصل بين قوات الحشد الشعبي غالباً ما يكون ضبابياً. إذ يعزو قادة الحشد الشعبي والمسؤولون في الحكومة العراقية، في دفاعهم، هذا الغموض إلى الوتيرة البطيئة بطبيعة الحال في تأسيس الحشد الشعبي فيما يتهم المنتقدون الحشد الشعبي بالتعظيم المتعمد للاستفادة من الوضع المزدوج بوصفه فاعلاً حكومياً وغير حكومي.

تُفصح أزمة ما بعد الانتخابات عن انه قد يكون هناك بعض التقدم في الفصل بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة، والذي بدا واضحاً من انشغال الحشد الشعبي بشرعيته، ورفضه الانخراط في العنف السياسي، إلى جانب التواترات المتزايدة بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة، على خلفية اصرار قوات الحشد الشعبي على النأي بنفسها عن المقاومة. وحتى مع تصاعد التوترات في العاصمة، حاولت قوات الحشد الشعبي إبقاء أعين الرأي العام شاخصة صوب دورها في محاربة تنظيم داعش حيث نشرت أذرعها الإعلامية قصصاً عن عمليات ضد الخلايا النائمة داعش.

3. استعدت قوات الحشد الشعبي للأزمة قبل أشهر.

لقد أظهرت قوات الحشد الشعبي درجة عالية من التنظيم في الأشهر التي سبقت الأزمة، وتجلّى ذلك في تعزيز القوات التدريجي والممنهج داخل المنطقة الخضراء. ويعود وجودهم داخل الأحياء الحكومية المحصنة إلى حقبة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، الذي اعتمد على قوات الحشد الشعبي لتأمين المؤسسات الحكومية والمساعدة في

قمع احتجاجات تشرين الأول / أكتوبر إلى جانب قوات الأمن الأخرى. كما استقرت فصائل المقاومة أيضاً خلال مدة حكمه داخل المنطقة الخضراء. وتسبب وصولهم في إثارة قلق الحكومات الغربية، التي وجد موظفوها الدبلوماسيون أنفسهم يعيشون بجوار الأعداء أنفسهم الذين سعوا للفرار من خلال الإقامة في الجيب الحكومي شديد الأمان. بات الأمريكيون قلقين للغاية بشأن ذلك. وقال مسؤول حكومي كبير «لقد تسبب ذلك بوضع حرج لعادل عبد المهدي، لذلك حد من وجودهم قليلاً للحيلولة دون رد فعل عنيف». ومن المفارقات أن التعزيزات قد تسارعت بعد وصول الحليف الغربي الكاظمي إلى السلطة، ولم يستطع تأكيد سيطرته على قوات الحشد الشعبي المناهضة والمستقلة على نحو متزايد. وقال المسؤول: «تضاعف تدفقهم إلى المنطقة الخضراء أربع مرات في عهد الكاظمي». وقد زادت قوات الحشد الشعبي بنحو كبير في عام 2021، بعد أن أمر الكاظمي باعتقال قائد الحشد الشعبي قاسم مصلح لتورطه المزعوم في مقتل الناشط إيهاب الوزني. وقد حاصرت قوات الحشد الشعبي المنطقة الخضراء، فيما ضغطت قيادتها على الكاظمي لتسليم مصلح إلى مديرية الأمن التابعة لها (أمن الحشد)، المسؤولة عن مسائل السلوك والانضباط، وكما قالوا، كان ينبغي تكليفه بنفيذ أمر الاعتقال. وأفرج عن مصلح بعد أيام بعد أن صرح القضاء بعدم وجود دليل يربطه بجريمة القتل. وعدت قوات الحشد الشعبي أن اعتقال مصلح كان ذو دوافع سياسية، وهي علامة أخرى على أن الكاظمي كان يتصرف بسوء نية. كانوا بحاجة إلى الاستعداد لمواجهة أخرى محتملة مع رئيس الوزراء الذي عدوه معادياً لهم. وقال قائد كبير في الحشد الشعبي عندما أعتقل قاسم مصلح، رأينا أن لدينا عدد قليل من القوات داخل المنطقة الخضراء. وأضاف، لقد «بدأنا التعزيز وجلبنا وحدات إضافية وتركناها هناك». وخلال هذا الوقت، ارتفعت مستويات قوات الحشد الشعبي إلى حوالي 5000.

وقد حدثت زيادة ثانية في صيف عام 2022 في خضم تصاعد التوترات مع الصدرين، الأمر الذي رفع العدد الاجمالي لقوات الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء إلى حوالي 12000. وقال مسؤول أمني كبير «كانت قوات الحشد الشعبي ذكية. لقد استعدوا للأزمة». ولتجميع قوة

بهذا الحجم، كان لابد نقل القوات من أجزاء مختلفة من البلاد، بما في ذلك سنجار وكركوك. ولم ترغب قيادة قوات الحشد الشعبي في لفت الانتباه إلى عمليات إعادة الانتشار، لذلك نقلت الوحدات تدريجياً، وغالباً ما كانت تستعمل أوقات اجازة منتظمة يسافر خلالها الجنود إلى منازلهم، ومن هناك يعاد نشرهم إلى المنطقة الخضراء. ويفصح هذا الأمر عن ان مشاركة قوات الحشد الشعبي في الاشتباكات لم تكن ردة فعل عفوية على الاستفزاز، بل كانت نتيجة أشهر من التخطيط المسبق واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

صحيح ان حشد قوات الحشد الشعبي كان مدفوعاً في الغالب بالعداء المتزايد مع الكاظمي، الذي عدوه مديناً بالفضل للصدر والغرب، إلا أنه كان مدعوماً أيضاً بانعدام الثقة العام حيال قوات أمن الدولة. إذ يعد قادة قوات الحشد الشعبي جهاز المخابرات الوطني العراقي مسيئاً بسبب علاقاته الوثيقة مع الكاظمي ومنظمات المخابرات الغربية. ويعتقدون ان الجيش العراقي مايزال يعاني من العلل نفسها التي أدت إلى انهياره في عام 2014، في ظل استشراء الفساد وانعدام الروح المعنوية التي ثبّتت قدرته على الاضطلاع بمهامه على نحو فعال. ويرون انه لايمكن ملء الفراغ الذي خلفه الضعف الملحوظ لمؤسسات الدولة هذه إلا عبر قوة مدفوعة أيديولوجياً. وقال قائد الحشد الشعبي ان «قوات الحشد الشعبي تختلف عن غيرها من القوات الأمنية. إذ تلتزم الأخيرة بالقوانين والتعليمات، غير أنها غير ملزمة عقائدياً. وان قوات الحشد الشعبي متلزمة بالقوانين والتعليمات والعقيدة». لا أحد يستطيع إيقاف قوات الحشد الشعبي. بمكالمة هاتفية واحدة يمكنني حشد 200 ألف مقاتل، ولايمكنك فعل هذا الأمر مع قوات الأمن الأخرى».

4. كان هناك انهيار كامل في القيادة والسيطرة بين رئيس الوزراء وقوات الحشد الشعبي.

تلا ذلك حشد قوات الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء من دون موافقة رئيس الوزراء الكاظمي أو قيادة العمليات المشتركة، الأمر الذي يكشف النقاب عن عمق الخلاف ومستوى انعدام الثقة بين قوات الحشد

الشعبي والقائد العام للقوات المسلحة. فقد كانت قوات الحشد الشعبي تعمل بنحو مستقل، خارج التسلسل القيادي المعتاد. وقال القائد البارز في الحشد الشعبي «كان الكاظمي يعلم بالطبع، لكنه لم يستطع فعل أي شيء». وأضاف: «كل ما فعلناه كان من دون موافقته. لاطلب ولا توقيع ولا موافقة ولا أي شيء». لقد لاحظت الحكومة حتماً وصول التعزيزات إلى المنطقة الخضراء، فهي منطقة صغيرة مليئة بالكاميرات الأمنية. في ظل غياب الاتصال الرسمي، لا يتسنى إلا للمسؤولين تخمين مدى التحشيد». وقال مسؤول حكومي كبير «لا اعتقد أن احداً يعرف عدد القوات. كانت لدينا تقديرات. يمكننا أن نخمن، على سبيل المثال، من عدد قطع الخبز أو كمية المياه التي يجلبونها».

وقد وصل الخلاف بين الحشد الشعبي والكاظمي إلى نقطة الانهيار بحلول نهاية تموز / يوليو، عندما اقتحم آلاف الصديريين المنطقة الخضراء وحاصروا البرلمان. كان أمل الكاظمي في السلطة يتوقف على الصدر، وكان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه متواطئ في التمرد. وتعززت هذه الشكوك عندما لم يتخذ الكاظمي أي خطوات لإنهاء الحصار وأمر، عوضاً عن ذلك، قوات الأمن المسؤولة عن تأمين المنطقة الخضراء بحماية المتظاهرين. وقال مسؤول في كتائب حزب الله «لم يمارس دوره بوصفه رئيساً للحكومة والقائد العام للقوات المسلحة. أي صراع داخلي أو فوضى ستطيل عمر حكومته. لقد أراد البقاء في السلطة بكل الوسائل». ولم تقتصر هذه الآراء على الحشد الشعبي والمقاومة بل شاركهم في ذلك المسؤولين الحكوميين الذي عملوا إبان عهد الكاظمي. فقد أكد المسؤول الحكومي الكبير «لقد حاول استغلال هذه الأزمة لتمديد بقاءه. كان يعوّل على الصديريين. فالخيار الأول للتيار الصدري كان بقاء الكاظمي».

لم يسمح الكاظمي لمثيري الشغب بغزو مقر البرلمان واحتلاله فحسب، بل وغض الطرف عندما بدأوا في تكديس الأسلحة داخل المنطقة الخضراء. فالأسلحة التي استعملها الصديريون في مواجهة الحشد كانت موجودة بالفعل في البرلمان، على سطح مبنى البرلمان وخلف مبنى أمانة مجلس الوزراء. وقال المسؤول الحكومي الكبير: «كان رئيس الوزراء على علم بذلك». وظل الصديريون داخل المنطقة الخضراء لأسابيع، وتزامن

اعتصامهم مع شهر الحداد على شهر محرم. ثم بدأت الأمور تتصاعد في آب / أغسطس عندما وسعوا حصارهم إلى مجلس القضاء الأعلى القريب وهددوا باحتلال حقول النفط. وخشي الإطار أن يخطط الصدر لشلل تدريجي للسيطرة على الدولة في نهاية المطاف. لقد عززت قوات الحشد الشعبي، بنحو كبير قواتها داخل المنطقة الخضراء واستعدت للمواجهة المحتومة. واكتمل انهيار التسلسل القيادي بين رئيس الوزراء وقوات الحشد الشعبي بمجرد بدء الاشتباكات في 29 آب / أغسطس. لقد حاول الكاظمي مراراً الوصول إلى أبو فديك، الرجل الثاني في الحشد الشعبي. وتبعاً لرواية ثلاثة أشخاص على دراية وثيقة بالاتصال في تلك الليلة، رفض أبو فديك تلقي مكالمات الكاظمي. وحاول المسؤول الحكومي الكبير الذي تمت مقابلته في هذه الصحيفة التوسط عقد اجتماع، غير أن أبو فديك رفض الحضور وأرسل وفداً من القادة من المستويات الأدنى. وقال المسؤول الحكومي «ان الاجتماع لم يكن ودياً». ووصف مسؤول حكومي كبير آخر على علم بهذا الاجتماع بأنه «مهين» لرئيس الوزراء. إذ لم يبد مسؤولو الحشد الشعبي من المستوى المتوسط أي احترام ورفضوا الاستجابة لأوامره بوقف القتال. كان الكاظمي قد فقد السيطرة على قوات الحشد الشعبي، التي عدته مسؤولاً عن الاشتباكات. وأمر قوات الأمن الحكومية، وعلى وجه التحديد القسم الخاص المسؤول عن حماية المنطقة الخضراء، بالامتناع عن العمل، ووضعاً المسؤولية على عاتق قوات الحشد الشعبي، ولم يترك لها أي خيار آخر سوى القتال.

5. أبدت قوات الحشد الشعبي، طوال الأزمة، ضبط النفس.

لقد كان القتال الذي اندلع في 29 آب / أغسطس أعنف معركة حضرية شهدتها بغداد منذ الغزو عام 2003 وما تلاه من تمرد. وقد قضى السكان ليلة مؤرقة، وهم يستمعون إلى أصوات نيران الرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون والقذائف الصاروخية التي تردد صداها من قلب المنطقة الخضراء. وقد تركز القتال في منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة كيلومترات مربعة فقط بين القصر الجمهوري ووزارة الدفاع والبرلمان والجسر المعلق. ونظراً لصغر مساحة ساحة المعركة، وحشد الآلاف من الأفراد على كلا الجانبين

واستعمال الأسلحة الثقيلة، كان من الممكن للمرء توقع خسائر أكبر بكثير. قُتل ما لا يقل عن 63 شخصاً من بينهم 55 صدرياً و 6 من قوات الحشد الشعبي وعضوان من الفرقة الخاصة الحكومية المكلفة بحماية المنطقة الخضراء. يمكن استخلاص استنتاجين من هذه الأرقام. أولاً، بدا واضحاً أن قوات الحشد الشعبي هي المنتصرة، الأمر الذي يشير إلى التنظيم المتفوق والقدرة العسكرية. ثانياً، تدعم الوفیات المنخفضة نسبياً مزاعم العديد من كبار قادة الحشد الشعبي والمسؤولين الحكوميين بأن استراتيجية الحشد الشعبي في تلك الليلة كانت تقليل إراقة الدماء. وقال مسؤول كبير في قوات الحشد الشعبي «لم تكن هناك نية للقتل، وإلا لقتل الآلاف».

ولتقييم رد قوات الحشد الشعبي، من الضروري إعادة بناء تسلسل الأحداث. بدأت حشود من التيار الصدري قرابة منتصف نهار 29 آب / أغسطس- كانوا غير مسلحين حينها- بالتحرك صوب القصر الجمهوري، وهو مقر الحكومة الواقع على ضفاف نهر دجلة في الركن الجنوبي الغربي من المنطقة الخضراء (ينظر الشكل رقم 1). ويقع القصر على الطريق نفسه الممتد من وزارة الدفاع، مروراً بمنزل نوري المالكي، مروراً بمنزل فالح الفياض، ومقر قوات الحشد الشعبي. وتموضع حوالي 2000 مقاتل من أصل 12 ألق مقاتل من قوات الحشد الشعبي المتموضعة في المنطقة الخضراء على طول هذا الممر لحماية هذه المرافق. وعندما اتجه الصديرون صوب القصر، حثتهم قيادة الحشد الشعبي وكبار المسؤولين الأمنيين على تفادي هذا الشارع بالذات. وقال المسؤول الأمني الكبير الذي كان على الأرض في ذلك الوقت: « طلبت من الصديريين ألا يتحركوا في اتجاه قوات الحشد الشعبي. وقلت لهم «انهم سيطلقون النار».

وكان الكاظمي قد أصدر أوامر صارمة للفرقة الخاصة المكلف بحماية المنطقة الخضراء بالكف عن استعمال القوة. ويوجد تحت تصرف هذه الفرقة عشرات من دبابات أبرامز وعربات همفي وآلاف من الجنود وكان بإمكانها أن تضع حداً للأزمة التي بدأت تتفاقم. وباستثناء الكتيبة التي تتبع المالكي وربما بعض القوات التي كانت تحرس مقر الفرقة الخاصة، فقد طُلب من جنودها وضع أسلحتهم الفتاكة في المخازن، الأمر الذي أدى فعلياً إلى نزع سلاح الجهة المسؤولة عن حماية الحكومة. وبرر الكاظمي

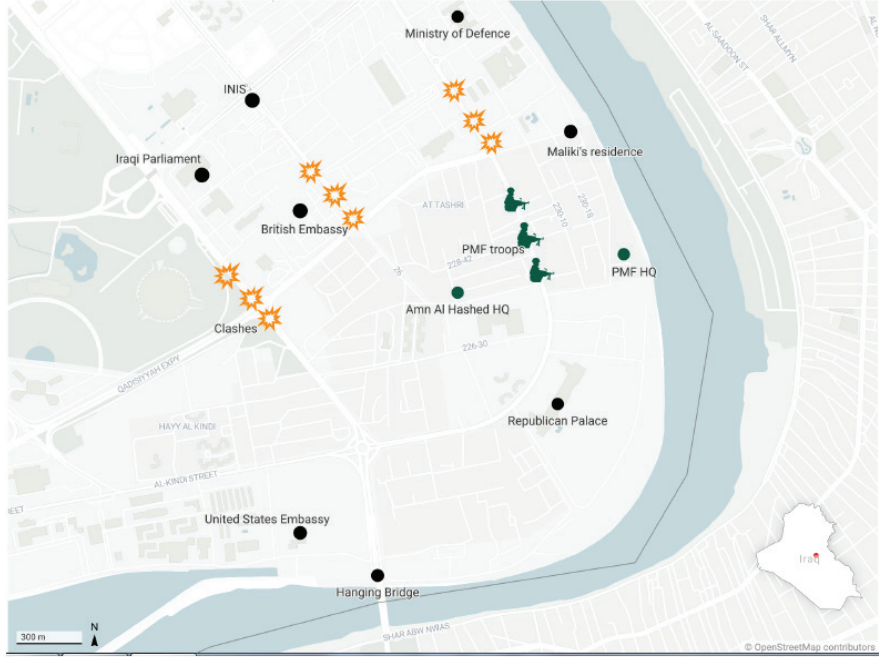
حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال أزمة ما بعد الانتخابات

أوامره برغبته في تجنب إراقة الدماء، غير أن الكثيرين عدوا هذه الخطوة بمثابة استسلام مذل للدولة. وقال المسؤول الأمني: «انه لأمر سيء أن يتعرض البلد والدولة للإهانة بهذه الطريقة، وأن يعتقد الناس ان الجيش ضعيف». ومع نزع سلاح الفرقة الخاصة، دخل الصديرون القصر من دون معارضة كبيرة. واحتلوا قاعات الحكومة وغطسوا في مسبح القصر. وبعد ساعتين ورد أن الكاظمي أعطى أوامره للفرقة الخاصة بإخراج مثيري الشغب من القصر (لكن ليس المنطقة الخضراء) باستعمال الهراوات والأسلحة غير الفتاكة الأخرى. ووجد العديد من الصحفيين الذين كانوا يغطون الأحداث انفسهم في خضم الفوضى واصيبوا بجروح طفيفة. وحصل هذا عندما انزلت الأمور الى أعمال عنف على الرغم من أنه من الصعب تحديد مكان انطلاق الرصاص الأولى بالضبط.

ومع خروج الصديريين من القصر، تحرك جزء من الجمع صوب مقر الحشد الشعبي الواقع على بعد حوالي 500 متر فقط، حيث كانت قوات الحشد الشعبي في حالة تأهب قصوى. وفي محاولة أخرى لتفادي التصعيد، اخذ قائد قوات الحشد الشعبي قوة صغيرة قوامها 140 مقاتل وذهب للقاء الصديريين. وقال: «لقد قلت لهم، من فضلكم غيروا طريقكم. أخبرتهم ان لدينا 2000 مقاتل منتشر على هذا الخط». وقال «إذا دخلتم فسوف يطلقون النار». الا ان الصديريين لم يتراجعوا، وعند هذه النقطة صدر أمر بإطلاق النار في الهواء لتفريق الجمع. وعلى نحو منفصل سُمع دوي إطلاق نار من اتجاه مقر إقامة المالكي، حيث انتشرت كتيبته من الفرقة الخاصة لرئيس الوزراء إلى جانب قوات الحشد الشعبي.

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال ازمة ما بعد الانتخابات

الشكل رقم 1 اشتباكات المنطقة الخضراء في بغداد، 29-30 آب / أغسطس 2022



ومع سماع صوت إطلاق النار، انتشر خبر يفيد بأن قوات الحشد الشعبي تقتل الصدرين، الأمر الذي دفع بالصدرين بتصعيد ردهم. إذ تراجع الصدرين صوب البرلمان، حيث استولوا على مخزون الأسلحة المتاحة بسهولة واتخذوا مواقع خلف الكتل الخرسانية خارج البرلمان مباشرة. وتم استدعاء تعزيزات سرايا السلام من مدينة الصدر ومن مدينة الضريح الشمالي في سامراء، مع انشاء موقعين آخرين بالقرب من مقر المخابرات الوطنية العراقية ووزارة الدفاع. وبالمجمل كانت هناك ثلاث خطوط أمامية على طول الطرق الرئيسية الثلاثة المتقطعة من الشمال إلى الجنوب، مع وقوع البعثات الدبلوماسية على خط النار. وانتشرت في الاشتباكات أسلحة متوسطة وخفيفة خلال ساعات. والقى الصدر، في منتصف نهار 30 آب/ أغسطس خطاباً متلفزاً دعا فيه أنصاره إلى الانسحاب. وامثلوا على الفور، وأوقفوا التصعيد.

لقد أكد تسلسل الأحداث هذا العديد من المسؤولين رفيعي المستوى من قوات الحشد الشعبي والمسؤولين الحكوميين الذي كانوا إما جزءاً من سلسلة القيادة في ذلك اليوم أو لديهم معرفة مباشرة بالأحداث. لقد كان هناك إجماع على أن قوات الحشد الشعبي تصرفت إلى حد كبير دفاعاً عن النفس، بعد استنفاد الوسائل الأخرى لخفض التصعيد. لقد أظهر الحشد الشعبي ضبط النفس خلال شهر كامل. وقال المسؤول الأمني الكبير الذي كان على الأرض في ذلك اليوم: «لقد شاركوا فقط عندما شعروا أن مقرهم الرئيس والمنطقة الخضراء معرضان لخطر السقوط». ولم تشتبك، طوال الاشتباكات، الفرقة الخاصة الحكومية، باستثناء الكتيبة التي تحمي منزل المالكي، مع أي من الجانبين على الرغم من أنها حاولت انشاء منطقة عازلة عبر وضع طابور من عربات الهمفي في وسط ساحة المعركة في محاولة لإبقاء الفصائل المتحاربة بمعزل عن بعضها الآخر. أما بالنسبة للصديين فقد نفوا رسمياً أي تورط لسرايا السلام، وأصرّوا على أن من حمل السلاح هم قبائل وأفراد يتصرفون دفاعاً عن النفس بعد أن فتحت قوات الحشد الشعبي النار. فيما تنفي قوات الحشد الشعبي هذه الرواية. وقبل أن يتحول التوغل إلى أعمال عنف، اعتقلت مديرية الأمن التابعة لقوات الحشد الشعبي العشرات من الصديين، وتبعاً لما ورد فقد أكدت بطاقات هوياتهم أنهم ينتمون إلى سرايا السلام.

6. اعتمد قوات الحشد الشعبي على قوة صغيرة لكنها مدربة تدريباً عالياً.

تم تداول عدد كبير من مقاطع الفيديو والصور للقتال على وسائل التواصل الاجتماعي، تصور جماعات متنوعة من الرجال بتياب مدنية يطلقون نيران الرشاشات وقذائف RPGs. اللات في هذه الفيديوهات أنها تظهر الصديين فقط وكأنهم يقاتلون عدواً غير مرئي. آثار غياب الأدلة المرئية للطرف الآخر تساؤلات بشأن من شارك في القتال، وهو غموض أبقتة الحكومة وقوات الحشد الشعبي عن قصد لتفادي المساءلة والانتقام المحتمل. ولم يسفر تحقيق حكومي بقيادة مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي عن أي نتائج «بسبب حساسية القضية» تبعاً للمسؤول الحكومي

البارز. كما كان قادة الحشد الشعبي أيضاً قلقين من أن يكون لتأكيد تورط قوات الحشد الشعبي تداعيات سلبية. ففي نهاية المطاف، هم تصرفوا خلافاً لأوامر رئيس الوزراء. لم يريدوا أن تتعرض الكتائب المتورطة للانتقام أو اللوم.

لكن عدم وجود لقطات متاحة للجمهور لمقاتلي الحشد الشعبي يلمح إلى شيء آخر ألا وهو: ان القيادة والسيطرة قوية على المقاتلين. إذ أصدرت قوات الحشد الشعبي أوامر صارمة تقضي يمنع استعمال الهواتف المحمولة ومن الواضح ان مقاتليه قد امتثلوا لها. لكن يمكن للمرء أن يلمح أداء قوات الحشد الشعبي بالنظر إلى لقطات المراقبة التي التقطتها مئات الكاميرات الأمنية المزروعة في أنحاء المنطقة الخضراء كافة. ففي أحد مقاطع فيديو المراقبة التي عُرضت على الباحثة، تتحرك قوة محترفة ومجهزة تجهيزاً جيداً في تشكيلات متفنة، تذكرنا بقوات مكافحة الارهاب النخبوية التي حاربت تنظيم داعش.

ينتمي هؤلاء الرجال إلى القوات الخاصة التابعة لقوات الحشد الشعبي، وهي قوة تم تجميعها مؤخراً وهي جزءاً من الكتائب 3 و 5 وهي مسؤولة مباشرة أمام رئيس أركان الحشد الشعبي أبو فديك، وقد جُندوا ودربوا بعد الحرب مع تنظيم داعش ويبدو أنهم اكتسبوا مجموعة مهارات أكثر تقدماً مقارنة بالألوية الحشد الشعبي الأخرى التي تم حشدها في عام 2014. ولم يتم انتقاء الجنود من الألوية الموجودة مسبقاً، ولكن جُندوا مباشرة في القوة الخاصة لضمان الولاء للقيادة المركزية لقوات الحشد الشعبي. وقال القائد الكبير في الحشد الشعبي «إنهم شباب وفي حالة جيدة. لقد دربنا هذه القوة لمدة عام». وشوهد هؤلاء الشبان في العمليات القتالية لأول مرة خلال اشتباكات المنطقة الخضراء. وقال هذا القائد «كانت هذه مهمتهم الأولى. كانوا سيقتلون الصديين لو دخلوا ذلك الشارع».

وعلى الرغم من العدد الكبير لقوات الحشد الشعبي (12000) الذين تم حشدهم داخل المنطقة الخضراء، أغلب مراحل القتال اشترك فيه بضع مئات من الجنود من القوات الخاصة التابعة لقوات الحشد الشعبي. لقد تم اختيارهم لأنهم كانوا الأفضل تجهيزاً لحماية قادة الحشد الشعبي ومؤسساته وكذلك بسبب ولائهم. لقد أرادت القيادة احتواء الأزمة

والاستجابة لأوامرهم- ولاداعي للقلق بشأن ولاءات المقاتلين القديمة حيال المقاومة».

لقد أدت مديرية الأمن التابعة للحشد الشعبي (أمن الحشد)، وهي قوة أخرى مدربة تدريباً جيداً بقيادة أبو زينب اللامي والمسؤولة في الغالب عن مسائل السلوك والانضباط، دوراً محدوداً. يقع مقرها الرئيس داخل المنطقة الخضراء، على شارع جانبي صغير بالقرب من القصر الجمهوري. لم يكن أمن الحشد جزءاً من 2000 فرد تم حشدتهم، إلا أنه شارك في صد الصديريين عندما اقتربوا من قاعدتهم. وقد اشترك، إلى جانب ذلك، اللواء 14 (كتائب سيد الشهداء سابقاً) واللواء 8 (سرايا عاشوراء سابقاً) واللواء 40 (كتائب الامام علي سابقاً) بقدرة محدودة وكان معظمهم في حالة تأهب في حال تصاعد الاشتباكات.

7. كشفت الاشتباكات النقاب عن الانقسامات بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة.

تعمقت الخلافات بين الحشد الشعبي وفصائل المقاومة خلال اشتباكات المنطقة الخضراء. لقد كانت قوات الحشد الشعبي، بوصفها مؤسسة تابعة للدولة، مترددة في الانجرار إلى صراع سياسي. إذ أراد قادتها أن تأخذ فصائل المقاومة زمام المبادرة في صد الصديريين. ففي نهاية المطاف كانت أجندتهم السياسية هي التي تساوم على المناصب الحكومية. وتبعاً لما ورد فقد طلب أبو فدك من قادة المقاومة التدخل، غير أن التوترات الموجودة مسبقاً بشأن مساعيهِ للفصل التام بين فصائل المقاومة عن الحشد الشعبي أدت إلى تقويض أي حسن نية. واشتكى القائد الكبير في قوات الحشد الشعبي قائلاً: «كانوا يعلمون أن مقتدى الصدر سيتولى السيطرة على المنطقة الخضراء، والدولة، والسياسة، ومع ذلك التزموا الصمت». كان من المفترض أن يساعدوا الحشد الشعبي لكنهم لم يقدموا أي دعم. والمقاومة بدورها نحت باللائمة على الكاظمي. إذ أكد القائد الكبير في المقاومة «كان من المفترض أن ينشر الكاظمي الجيش، ولم يكن من المفترض أن يجعل قوات الحشد الشعبي هي الصف الأول. كنا نعلم أنه يريد إشعال الفتنة ولهذا لم نتجه صوب الاصطدام».

وضعت المقاومة بعض القوات على أهبة الاستعداد تحسباً لامتداد القتال خارج المنطقة الخضراء، غير أنها تركت قوات الحشد الشعبي للتصدي للعواقب. فعلى سبيل المثال، اعتقدت كتائب حزب الله أن وجودها سيزيد من استفزاز الصديريين. كما اتخذت فصائل المقاومة الأخرى قراراً استراتيجياً بعدم الاشتباك سواء أكان ذلك اثناء اشتباكات المنطقة الخضراء أم عندما بدأ الصديريون بمهاجمة مقرات الحشد الشعبي والمقاومة في بغداد ومدن جنوبية أخرى. وقال مسؤول في عصابات أهل الحق «كانت هناك حكمة من قادتنا للقضاء على المشكلة عبر عدم الرد. كانت الامور ستتصاعد. وهذا التصعيد من شأنه أن يقودنا إلى مواجهة مسلحة. نحن نقول دائماً ان اعداء العراق يريدون حرباً داخل الشيعة». وأظهرت الاشتباكات أيضاً أنه في أوقات الأزمات، ان أبو فدك قد كافح لتأكيد القيادة والسيطرة على فصائل المقاومة التي دُمجت ظاهرياً تحت عباءة الحشد الشعبي في العام 2018. كان يُتوقع حدوث بعض العصيان واختار الاعتماد بنحو رئيس على القوات الخاصة التابعة لقوات الحشد الشعبي. وأفادت الانباء ان الكتائب التي كانت تنتمي سابقاً إلى كتائب حزب الله وعصابات أهل الحق تجاهلت أوامر أبو فدك وتطلعت إلى قادة المقاومة للحصول على التوجيه. وقد تجاهل على الأقل اللواء الذي كان ينتمي سابقاً لبدر تعليمات أبو فدك بالانتشار وتبنى، عوضاً عن ذلك، سياسة عدم المواجهة التي انتهجها هادي العامري حيال الصدر. وتبعاً لروايتين، فان ابو فدك كان غاضباً على العامري، لأسباب ليس أقلها ان الأخير أهمل زيارة مقاتلي الحشد الشعبي المصابين في المستشفى بعد انتهاء الاشتباكات. وعلى وفق ما ورد رفض العامري انتقادات أبو فدك بسؤاله «من أمرهم بالقتال؟».

يُظهر الخلاف بين مسؤولي الحشد الشعبي والمقاومة والإطار انه لايمكن معاملتهم بوصفهم جماعة متجانسة، بل بوصفهم مزيج من الجهات السياسية والعسكرية المرتبطة ارتباطاً فضفاضاً والتي يتأرجح التوافق فيما بينها صعوداً وهبوطاً تبعاً لمصالحها السياسية والاقتصادية. ومن ثم، من التبسيط الاعتقاد، كما اقترح بعض المراقبين الغربيين، أن أفعالهم هي بتوجيه من إيران، على الرغم من أن مصالحهم الأوسع (مثل الحفاظ على

الشيعة (موحدين) قد تتوافق على المستوى الاستراتيجي. ففي الواقع كانت مشاركة إيران في عملية تشكيل الحكومة على أدنى مستوياتها منذ عام 2003. إذ يفتقر خليفة سليماني، إسماعيل قآني، إلى الجاذبية الشخصية (الكاريزما) والخبرة والقدرات اللغوية للانخراط على المستوى العملي مع حلفائه العراقيين. وقال قائد بارز في المقاومة: «قد شكل الحاج قاسم سليماني الحكومات في العراق من عام 2005 حتى عام 2018 في العراق. كان لديه اهتمام خاص بملف العراق. هذا هو السبب في أننا نمر بأزمة طويلة هذه المرة وهذا هو السبب في أننا خضنا قتالاً داخل الشيعة».

الاستنتاجات والتداعيات السياسية

أتاحت أزمة 2022 التي أعقبت الانتخابات نافذة مفيدة على مستوى مؤسسة قوات الحشد الشعبي بعد ست سنوات من انشائها. وكشفت هذه الورقة البحثية عن اشتباكات آب / أغسطس 2022 داخل المنطقة الخضراء، لتسليط الضوء على القيادة والسيطرة في الحشد الشعبي، وشراكته مع جهات سياسية، وعلاقته بفصائل المقاومة، وقدراته العسكرية. وتشير النتائج إلى أن قوات الحشد لشعبي أظهرت مستوى معيناً من النضج التنظيمي. لقد أظهرت ضبط النفس وامتنعت عن العنف السياسي الذي لا داعي له. ويفصح استخدامه لقوة خاصة مدربة تدريباً عالياً إلى رغبة القيادة في فرض مزيد من الانضباط على المقاتلين. غير أن الاشتباكات كشفت أيضاً عن نقاط الضعف في قيادتها وسيطرتها، وتحديداً عدم قدرة قادة قوات الحشد الشعبي على فرض سلطتهم على فصائل المقاومة السابقة.

يشكل عصيان قادة الحشد الشعبي لرئيس الوزراء سابقة مقلقة حيث يمكنهم هيكّل القيادة عندما لا تتماشى الحكومة مع رؤيتهم لشؤون الدولة.

إن الخلاف بين الصديين وقوات الحشد الشعبي يميّط اللثام عن المثالب التي اعترت النظام الذي يمتلك فيه معظم اللاعبين السياسيين أجنحة مسلحة. وقد دفع ذلك المسؤولين المحليين إلى الاحتجاج مرة أخرى بسبب الحاجة لحصر السلاح بيد الدولة. هذه الدعوات متجذرة في

الاعتقاد بأن مؤسسة واحدة يجب أن تحتكر عنف الدولة، وأن تعدد الجهات المسلحة هي وصفة للمشاكل. غير أن عسكرة السياسة هي القاعدة في العراق. في الواقع، فإن اعمال العنف التي أعقبت عززت من أولوية البندقية. زد على ذلك، تفتقر الدعوات الغربية لنزع السلاح إلى المصداقية لأنها تميل إلى أن تكون ذات دوافع أيديولوجية، وتستهدف على نحو غير متناسب قوات الحشد الشعبي والمقاومة بسبب انتمائهم لإيران، فيما تستثني التيار الصدري أو الأحزاب الكردية. ومما زاد الطين بلة، أن العديد من المسؤولين والمحللين الغربيين مازالوا يتعاملون مع قوات الحشد الشعبي كما لو كانت جهة فاعلة غير حكومية. يقول البعض انه لا ينبغي أن يكون لها قواعد داخل المنطقة الخضراء (Knights, 2022)، فيما يدعو آخرون إلى حلها تماماً. مثل وجهات النظر هذه منفصلة عن الحقائق على الأرض ولا تفعل شيئاً سوى إذكاء التوترات.

ان الهدف من هذه الورقة ليس تقديم توصيات، ولكن تقديم نتائج من شأنها تمكين صانع السياسات من تأطير القضية بدقة في المستقبل. وكمناطق، عليهم التخلي عن الفكرة غير العملية المتمثلة بتسريح قوات الحشد الشعبي. فهذا الأمر من شأنه أن يغذي عدم الثقة، ولا سيما إذا ما طبق تطبيقاً غير متساوٍ على الجهات المسلحة المختلفة في العراق. مع ذلك، قد تكون هناك فرصة لدعم اصلاح قطاع الأمن. فالحكومة الجديدة بقيادة محمد شياع السوداني، الذي هو على عكس الكاظمي لا تنظر إليه قوات الحشد الشعبي على أنه خصم، هو في وضع جيد للضغط من أجل استمرار مأسسته، على سبيل المثال عبر اقتراح قوانين تعزز القيادة والسيطرة. ان قانون الخدمة والتقاعد الذي طال انتظاره سيزيد الولاء المؤسسي للمقاتلين ويساعد على قطع العلاقات مع المقاومة.

أخيراً، يتعين على الحكومات الغربية تفادي النظر العراق من منظور الهيمنة الإيرانية. إذ وصف الإطار طوال الأزمة بأنه موالي لإيران والتيار الصدري بأنه معادي لإيران. هذه التوصيفات ساذجة وليست ذات صلة. إذ ان وصف معاداة إيران، كما فعل الصدر والكاظمي لحشد الدعم، لا يعد ضماناً للحكم الرشيد، فيما يتجاهل وصف قوات الحشد الشعبي والمقاومة بانهما عميلان لإيران، تاريخهما المعقد ومصالحهما الواسعة

النطاق. يتعين على صناع السياسة أن يدركوا ان الجماعات السياسية والمسلحة في العراق ما هي إلا جزء من خليط من الانتماءات متعددة الأوجه والتحالفات المتغيرة باستمرار والتي غالباً ماتفضي إلى خطوط صدع غير أفقية. ان فهم دوافع سلوكهم هو أمر حيوي لصنع السياسات السليمة والمشاركة البنّاءة.

References

Abdul Zahra, Qassem, 2022. 'Iraq Parliament Swears in New Members After Walkout of 73', Associated Press, 23 June 2022. Available at: <https://apnews.com/article/middle-east-religion-iran-elections-legislature-edb3dbb31b0e523ad60a0a060493516b> (accessed 8 March 2023).

Al Salhy, Suadam, 2022. 'Iraq: Sadrists Attack Rival Factions in Basra to Choke off Their Funds', Middle East Eye, 4 October. Available at: <https://www.middleeasteye.net/news/iraq-sadrists-basra-rival-factions-attack-choke-funds> (accessed 8 March 2023).

Badawi, Tamer, 2022. 'The Growing Tribal Role in Iraq's Post-election Shia Politics', Sada, Carnegie Endowment for International Peace, 17 May 2022. Available at: <https://carnegieendowment.org/sada/87147> (accessed 8 March 2023).

Foltyn, Simona, 2022. "'Heist of the Century": How \$2.5BN Was Plundered From Iraqi State Fund', The Guardian, 22 November 2022. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2022/nov/20/heist-century-iraq-state-funds-tax-embezzlement> (accessed 8 March 2023).

Foltyn, Simona 2021. 'Armed Group in Iraq demands US forces withdraw by end of 2021', PBS, 28 Dec 2021. Available at: <https://www.pbs.org/newshour/show/armed-group-in-iraq-demands-u-s-forces-withdraw-by-end-of-2021-threatens-violence> (accessed 8 March 2023).

Foltyn, Simona, 2021. 'The Suleimani Assassination Was Supposed to Weaken Iraqi Militias. Instead, They're Flexing Their Muscle', Politico

Magazine, 4 August 2021. Available at: <https://www.politico.com/news/magazine/202104/08//iraq-militia-drone-strike-soleimani-baghdad-mohandis-501602> (accessed 8 March 2023).

Hasan, Mustafa, 2022. 'Abu Mahdi's Legacy and the Future of Sunni-Shi'a Relations in Iraq', LSE Middle East Centre Blog, 4 March 2020. Available at: <https://blogs.lse.ac.uk/mec/202004/03//abu-mahdis-legacy-and-the-future-of-sunni-shia-relations-in-iraq/> (accessed 8 March 2023).

Knights, Michael, 2022. 'Removing All Militias From Baghdad's International Zone', The Washington Institute for Near East Policy, 31 August 2022. Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/removing-all-militias-baghdads-international-zone> (accessed 8 March 2023).

Human Rights Watch, 2016. 'Iraq: Fallujah Abuses Test Control of Militias', Human Rights Watch, 9 June 2016. Available at: <https://www.hrw.org/news/201609/06//iraq-fallujah-abuses-test-control-militias> (accessed 8 March 2023).

Mansour, Renad, 2018. 'More than Militias: Iraq's Popular Mobilization Forces are Here to Stay', War on the Rocks, 3 April 2018. Available at: <https://warontherocks.com/201804//more-than-militias-iraqs-popular-mobilization-forces-are-here-to-stay/> (accessed 8 March 2023).

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي:** وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.

- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.

- **الملاحظات والتوصيات:** وهي تمثل رأي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له رأي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks